بلير يستحق المحاكمة لا التكريم

نواف التميمي

كرّمت ملكة بريطانيا اليزابيث الثانية رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، بمنحه وسام فارس نظير خدماته التي قدّمها للبلاد، خلال توليه منصب رئاسة الحكومة بين العامين 1997 و2007. غير أن كرم الملكة التي شارفت على إتمام قرنها الأول لم يرق إلى نحو 550 ألف شخص وقّعوا على عريضة تطالب بسحب وسام الفارس من السير توني بلير. ويبرّر هؤلاء غضبهم بالأخطاء الجسيمة التي ارتكبها بلير عندما تجاهل الإرادة الشعبية، وقرّر الالتحاق بالعدوان الأميركي على العراق في العام 2003. ويرى موقّعو العريضة أن: "توني بلير هو الشخص الأقل استحقاقاً لأي تكريم عام، ولا سيما أي شيء تمنحه جلالة الملكة .. لقد كان مسؤولاً شخصياً عن التسبب في مقتل عدد لا يحصى من الأبرياء، والمدنيين والجنود في نزاعات مختلفة، ولهذا وحده يجب أن يُحاسب على جرائم الحرب". وهذا ثاني وسام رفيع يتسلّمه بلير بعد تقليده وسام الحرية الرئاسي من الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش، في العام 2009، وهو أعلى وسام مدني أميركي، نظير "جهوده لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام في الخارج". ووصف بوش حليفه في حرب العراق بأنه "زعيم استثنائي" تعامل مع "التحديات التاريخية بإصرار كبير".

أعاد التكريم الملكي لتوني بلير فتح الجدل بشأن الدور الشخصي لرئيس الوزراء الأسبق في ملفي زجّ بلاده في غزو العراق في العام 2003، وفشله في مهمة إحلال السلام في الشرق الأوسط، عندما تولّى مهمة مبعوث الرباعية الدولية للسلام (2007- 2015). أما في الملف الأول، فعلى الرغم من عدم إدانته بشكل مباشر، إلا أن تقرير لجنة السير شيلكوت وجهت انتقادات شديدة لتوني بلير، بوصفه المسؤول الأول عن قرار مشاركة بريطانيا في غزو العراق إلى جانب الولايات المتحدة، وخلصت لجنة التحقيق التي شكّلها رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، غوردن براون في العام 2009، إلى اتهام بلير بسوء التخطيط والتقدير، لا سيما في ما يخصّ إدارة العراق في مرحلة ما بعد سقوط نظام صدّام حسين، و"الكذب" في المعلومات التي قدّمها بلير للشعب البريطاني وممثليه في مجلس العموم، في ما يخصّ أسلحة الدمار الشامل العراقية، وضرورة التحرّك السريع لتدميرها.

أما عن «إنجازاته» خلال عمله مبعوث سلام للرباعية الدولية، فلا يسجّل للرجل أي إنجاز، بل إن مجموعة من السفراء البريطانيين السابقين (منهم السفير السابق في ليبيا، أوليفر مايلز، والسفير السابق في مصر، كريستوفر لونغ)، ومعهم شخصيات عامة، وقعوا في يونيو / حزيران من العام 2015 عريضة دعوا فيها إلى إقالة توني بلير من دوره مبعوث سلام في الشرق الأوسط. وقد وصفت العريضة التي أطلقها سفير بريطانيا السابق إلى إيران، السير ريتشارد دالتون، إنجازات بلير في المنطقة بـ"التافهة". وتقول العريضة إن غزو توني بلير العراق في العام 2003 هو المسؤول عن ظهور «الإرهاب الأصولي في أرض لم يكن موجودا فيها سابقا .. ووقوفه إلى جانب إسرائيل وإرضاؤها أدّى إلى فشل عملية السلام في المنطقة .. ولذلك يجب تنحيته من منصبه». وعلى الرغم من خروجه من رئاسة الحكومة البريطانية في 2007، وتراجع دوره في قيادة حزب العمّال اليساري المعارض، إلا أن نجم بلير لم يغب عن المجال العام، وتمدّد نشاطه السياسي والتجاري في إمبراطورية خاصة تقدّم الاستشارات في السياسة والاقتصاد عبر العالم. ومع عدم إمكانية التحقق من إجمالي الأعمال التي تنفذها شركات بلير متعدّدة الأنشطة، إلا أنه ثبت معروفا أن بلير يعمل مستشاراً لحكومات وجهات رسمية في فيتنام، بيرو، كازاخستان، الكويت، كولومبيا، البرازيل، بورما، جنوب السودان، منغوليا .. إلخ. وعلى سبيل المثال لا الحصر، عمل مستشاراً للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قبل توليه السلطة، ضمن برنامج دعم مؤلّفه الإمارات، يقدم نصائح للمقاهرة في الإصلاح الاقتصادي، بينما يقدّم مستشاره الإعلامي السابق أليستر كامبل، الاستشارة للنظام المصري فيما يتعلق بتحسين صورته في الغرب.

لبنان وخطاب شدّ العصب قبيل الانتخابات

وائل نجم

كلّما اقترب موعد إجراء الانتخابات النيابية في لبنان ارتفعت نبرة الخطاب الذي يشدّ العصب حول القوى السياسية المتنافسة للوصول إلى الندوة النيابية. فبعد أن أصدر وزير الداخلية، بسّام المولوي، مرسوم دعوة الهيئة الناخبة، وحدّد موعد إجراء الانتخابات النيابية يوم 15 مايو/ أيار المقبل، بات كل الاهتمامات منصبّة عند معظم الأطراف على الاستحقاق الانتخابي، خصوصاً أنّ كثيرين ينظرون إليه أنّه مفصلي، وبالتالي فإنّ كلّ "الأسلحة" المتوفرة يمكن أن تكون متاحة الاستخدام في هذا الاستحقاق من أجل الفوز به، بدءاً من محاولة تعطيل الانتخابات أو تأجيلها، وصولاً إلى استخدام كلّ ما هو ممكن ومتاح من أجل الفوز بالنتيجة.

لقد بات للقوى السياسية المشاركة في العملية السياسية والانتخابية في لبنان خبرة واسعة في كيفية مقاربة الاستحقاقات الانتخابية، فهي قارئة جيّدة لعقلية الناخبين، وتفهم بشكل كبير كيف يفكرون وماذا يريدون، وما هي الأمور التي تحرّكهم والأمور التي لا تحرّك فيهم ساكناً. لذلك وجدت هذه القوى الخبيرة أنّ أهمّ مادة يمكن أن تُستخدم في عملية كسب المعركة الانتخابية هي في اللجوء إلى شدّ العصب الطائفي والمذهبي والسياسي، في ظلّ نظام سياسي وقانون انتخابي يقومان أصلاً على التوزيع الطائفي والمذهبي والسياسي للمواقع السياسية في الدولة. لجأ قبل أيام التيار الوطني الحرّ إلى هذا الحريري دفّة القيادة لهذا الشارع، وعلى قاعدة شدّ العصب ليس إلا. .. وهكذا يجري كل شيء في البلد قبيل الانتخابات. مسكين هذا الشعب اللبناني بكل فئاته وطوائفه ومذاهبه وأحزابه ومكوّناته. خطابات عالية السقف ومعارك إعلامية تثير النزعات الطائفية والمذهبية والسياسية والعرقية وغير فصل قمة المناخ. لم تشعر بمسؤولية الإنسان عن الكارثة الوشيكة سوى بعدم مبالاته التي لا يمكن أن تُعوّض ما يفعله بالطبيعة والكوكب، وهو أبعد ما يكون عن دور الضحية. كما كان الحوار غير مبدع، بل بدا أنّه غير مهم في نظر صنّاع الفيلم، ولم يَمنحنا تلك الكثافة التي تنتج عن تناول موضوعات عميقة ونقدية. قارن كثيرون هذا الفيلم مع «الجوكر»، في نقدهما الرأسمالية وسيطرة القيم المادية وجشع السلطة، وتفاهة الأجيال الجديدة التي غسلت أدمغتها الثقافة السّطحية. هذه النقطة بالذات كانت غير موفقة في «Don't look up»، لأنّها حملت نظرة سطحية إلى هذه الأجيال التي لا يمكن حصرها في فئة واحدة، وينظر إليها المخرج بتعالٍ كأنّه قادم من جيل عميق، وليس جيل الموسيقى العنيفة والتسريحات الغريبة والعدمية المطلقة، والسّعي المجنون خلف الحلم الأميركي والاستعلاء على بقية العالم. الأكثر من ذلك، أن «الجوكر» حمله ممثل واحد فقط تفانى في دوره إلى درجة مرعبة. عدا عن الحوار الذي كان مُدهشا وممثل عنصراً أساسياً رافق أداء الممثّلين، بحيث يمكن اقتباس عدد كبير من جمل الفيلم مقولات معبّرة.

سيطرة الشركات الكبرى في العالم ليس مصادفة أنها شركة تقنيات وتكنولوجيا، تحيل إلى الكائنات الضخمة التي تسيطر على تكنولوجيا العالم. غوغل، الفايت، أمازون، ميتا، تسلا، تيسنت .. مع طموح هذه الشركات في التوسّع، قد نرى اندماجات مع شركات أخرى أو فيما بينها لتسيطر أكثر على مجالات متعدّدة، منها كثيرة، وانتقالات مفاجئة بين الزّمان والمكان، وتحوّل الشخصيات السريع من دون إظهار لحظة التّغيير القوي، ولم يعتمد الفيلم على الاستعارة، على الرغم مما قال المخرج إنه استوحاه من التهديدات المناخية، بعد فشل قمة المناخ. لم نشعر بمسؤولية الإنسان عن الكارثة الوشيكة سوى بعدم مبالاته التي لا يمكن أن تُعوّض ما يفعله بالطبيعة والكوكب، وهو أبعد ما يكون عن دور الضّحية. كما كان الحوار غير مبدع، بل بدا أنّه غير مهم في نظر صنّاع الفيلم، ولم يَمنحنا تلك الكثافة التي تنتج عن تناول موضوعات عميقة ونقدية. قارن كثيرون هذا الفيلم مع «الجوكر»، في نقدهما الرأسمالية وسيطرة القيم المادية وجشع السلطة، وتفاهة الأجيال الجديدة التي غسلت أدمغتها الثقافة السّطحية. هذه النقطة بالذات كانت غير موفقة في «Don't look up»، لأنّها حملت نظرة سطحية إلى هذه الأجيال التي لا يمكن حصرها في فئة واحدة، وينظر إليها المخرج بتعالٍ كأنّه قادم من جيل عميق، وليس جيل الموسيقى العنيفة والتسريحات الغريبة والعدمية المطلقة، والسّعي المجنون خلف الحلم الأميركي والاستعلاء على بقية العالم. الأكثر من ذلك، أن «الجوكر» حمله ممثل أية أمّة أو دولة، ما كان ليقبل الجدل أو النقاش عند أهلها ومواطنيها. ولكن لماذا لم يكن الأمرُ كذلك بالنسبة إلى القصف الإسرائيلي الدائم والمستمر للأراضي السورية؟ أهو من باب انتقام السوريين من النّظام الذي قتلهم وشرّدهم ودمّر بلدهم؟ وهل يكون الانتقام بالتشفي من استباحة الأعداء التاريخيين أرض الوطن وسماءه؟ وهل الوطن هو النّظام الذي تحاربه، أم هو أكبر منه ومنّا؟

لا تنقلُ الأسئلة المُحقّة تطرح نفسها على كل سوريّ، وهي كثيرة ومعقّدة. اليس في فرض الروس رؤيتهم لمستقبل البلاد، وفي استباحة الإسرائيليين سماءَ سورية، وفي احتلال الإيرانيين مدنها وقراها، اعتداءً على السيادة الوطنية؟ ثم هل بقي من السيادة شيء عندما صارت البلد مرتعاً للجيوش والمليشيات والعصابات؟ ثم ما معايير السيادة الوطنية عندما تُمارس قتلاً وتدميراً وتشريداً على أهل هذا الوطن، وحتى الموالون منهم لنظام الحكم الذي سبّب كلّ هذا الدمار، لم يكونوا في منأى عن الإذلال، والاضطهاد، والتّجويع، والترويع؟ وهل من معنى للسيادة إذا كان أهل البلد ذاتهم منقسمين فئاتٍ متعدّدة كلٌّ منها يؤيد محتلاً لأسباب تخصّه؟

في الحروب تثور الأسئلة، أسئلة الوجود والعدم، أسئلة الهويّة والتكوين، أسئلة الأولويات والثانويات، أسئلة البدايات والنهايات، ولا يتوقّف الناس عن التساؤل إلا عندما يجدون الراحة والسكينة، وعندما يدركون أنّ صراعهم عبثيٌّ لا مُنتصر فيه سوى القتل والخراب والدمار، وأنّ الاستقواء بالغرب، ولو كان ابن عمّ، على الشقيق، ليس إلا كالاستجارة من الرمضاء بالنار.

وبالعودة إلى بيان «الإخوان»، يبدو أنّ الموقف من هذه الجماعة نابع من انتقاد حادّ لمجمل مسيرتها خلال فترة الثورة، فقد مارست الجماعة السياسة خلال هذه السنوات بطريقة التغلغل المكشوفة، فهي لم تترك أي جسم من أجسام المعارضة السورية وهياكله إلا وسيطرت عليه مباشرة أو بطريق القيادة من الخلف، بوضع جماعات تابعة لها في مستويات صنع القرار، أو بدفع أفراد إلى الواجهة، مستقلين شكلاً، لكنهم تابعون لها في العمق، ويمتثلون توجيهات قيادتها. يُحمّل سوريون كثيرون الجماعة المسؤولية عن أسباب فشل الثورة في إسقاط نظام الأسد، ويعتبرون أنّ سياسة التقيّة التي استخدمتها في التعامل مع القوى المجتمعية السورية من جهة، ومع القوى الإقليمية والدولية من جهة ثانية، كان لها أكبرُ الأثر في الإضرار بالثورة وحرفها عن مسارها الأساسي الهادف إلى الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، ومن دولة الرعايا إلى دولة المواطنين.

تتركُ الجماعة صدوق الرسائل مفتوحاً على مصراعيه، فإدانة القصف الإسرائيلي على ميناء اللاذقية لا تخلو من ذكاء، لأنّها تخاطب جمهور المؤيدين للنظام، كما تخاطب قادة النظام ذاته، وتفتح مجالات للتوافق مع الإيرانيين، ولو في حدود ضبابية غير واضحة. اعتبر سوريون أنّ موقف الإخوان المسلمين هو أكثر المواقف السياسية مرونة وبراغماتية، لأنه يستعمل أدوات حلف الممانعة والمقاومة الموسومة والمدموغة بطابع نظامي الحكم الإيراني والأسدي، ليناقسُهما على ساحات داخلية، أو ليتقرّب منهما بشكل أو بآخر، بينما اعتبر آخرون أنّ الجماعة لا يمكنها أن تفكّ ارتباطها العقدي مع نظام المالكي، بل على العكس يصفونها بالأب الروحي لفكرة ولاية الفقيه من خلال مفهوم المرشد العام الأصيل لديها، أي ولي الأمر الواجبة طاعته، ويستشهدون على ذلك بموقف الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي الذي زار طهران بعد توليه الرئاسة فوراً، ويستدعون مواقف لقادة حركتي حماس والجهاد الإسلامي لتأييد ما يذهبون إليه.

غير ضياع الهوية السورية الوطنية الجامعة، اعتبارات كثيرة جعلت السوريين منقسمين بشأن الجيوش الموجودة فوق أراضيهم، حتى حول الأراضي السورية التاريخية التي اقتطعت من الجسد السوري بعد الحرب العالمية الأولى لمصلحة تركيا، أو التي احتُلّت خلال الحروب اللاحقة مع إسرائيل، فسوريون كثيرون يحمدون الله على أنها ليست تحت سيطرة نظام الأسد، وإلا كان مصيرها الدمار والخراب كباقي المناطق السورية، أو أنها كانت ستشكل، حسب وجهة نظر بعضهم، خزّاناً إضافياً للمقاتلين في صفوف النظام ضد الفئات الثائرة عليه. ولعلّ من بين هذه الاعتبارات أنّ القصف الإسرائيلي لم يستهدف، في أي يوم منذ عام 2011، على الأقل المدنيين السوريين، بل إنه تركّز على القوات الإيرانية ومراكز قوات النظام المسؤولة عن قتل هؤلاء المدنيين وتهجيرهم وتدمير ممتلكاتهم وسلبها. من هنا يمكن فهم أسباب الغضب العام ضمن حاضنة الثورة على بيان «الإخوان»، وهذا ليس بالأمر الهيّن، إذا ما اعتبرنا أنّ جزءاً هاماً من بيئة الجماعة منتمٍ إلى هذه الحاضنة أو محسوب عليها.

لم تزل هذهُ الجماعة تخسر من رصيدها الاجتماعي والسياسي، فعلى ما يبدو أنّ التقيّة السياسية لا تتناسب مع طبيعة الثورات الهادفة إلى قلب المجتمعات رأساً على عقب. لم تكن الجماعة موفّقة في بيانها، فلا هي نالت استحسان حاضنة الثورة، ولا يمكن أن ترضى عنها حاضنة النظام ولو خرجت من جلدها، ولا هي كسبت تعاطف السوريات والسوريين، ولا هي دعمت السيادة الوطنية في مواجهة عدوٍّ غاصب، باتت الأغلبية العظمى من السوريين تُراهُ أقلّ وحشية وإجراماً بحقها من عدوٍ آخر غاصب ومدمّر وحاقد، ليس فقط على الحاضرُ، بل وعلى الماضي والمستقبل، وليس فقط على الهويّة، بل وعلى الوجود ذاته.

(كاتب سوري)

> في الحروب تثور الأسئلة، أسئلة الوجود والعدم، أسئلة الهويّة والتكوين، أسئلة الأولويات والثانويات، أسئلة البدايات والنهايات

السيادة الوطنية السورية وبيان الإخوان المسلمين

حسان الأسود

لم يكن مفاجئاً تصريح جماعة الإخوان المسلمين في سورية إدانة القصف الإسرائيلي على ميناء اللاذقية أخيراً، فالجماعة تتحلّى بكثير من البراغماتية التي تجعلها غير مُحرجة في إعلان مواقف قد تكون خارج حسابات المزاج الشعبي العام، من دون أن تخشى كثيراً ردّة الفعل الغاضبة. كذلك فإنّ محاولات تقاربها مع النظام قبل الثورة معروفة، وقد وُجّهت إليها وإلى قادتها انتقادات شديدة، لعدم التحرّك في ملف ملاحقة مجرمي النظام، على ما ارتكبوه بحق الجماعة ذاتها وبحق السوريين خلال مجازر أحداث الثمانينيات من القرن الماضي، حيث اتّضح لها ذلك ولا يزال متاحاً في عدة دول في الغرب. ويرى كثيرون أنّ جماعة الإخوان المسلمين لا تفرق عن نظام الأسد إلا في لون الأيديولوجية، لأنها مثله لا تسعى إلا إلى الوصول إلى سدّة الحكم والبقاء فيه ولو بأي ثمن.

لكن، لم كُلّ هذه الجلبة بشأن بيان «الإخوان» ومؤقفهم من القصف الإسرائيلي المتكرر للأراضي السورية، البيس من الواجب إدانة أيّ اعتداء على أرض الوطن؟ ثم ألا يستحق الخوف والرعب اللذين عاشتهما مدينة اللاذقية موقفاً حازماً يُظهر التكاتف والتلاحم الوطني في وجه الاعتداءات الصهيونية المتكرّرة؟ ولماذا التجنّي على «الإخوان» وتجرّئة بيانهم واقتطاع بعضه وترك البعض الآخر؟ ألم يدينوا في بيانهم ذاته الاحتلالين، الروسي والإيراني؟ ألم يستهجنوا عدم تحرّك الروس دفاعاً عن السيادة السورية، على الرغم أنّ من الميناء المقصوف لا يبعد عن قاعدة حميميم سوى بضعة أميال؟ ثم ألم تُحمّل الجماعة في بيانها نظام الأسد مسؤولية الاستباحة الإسرائيلية السيادة السورية منذ نصف قرن من دون أي ردّ للاعتبار؟ تشرذم السوريين، وتفتّت هويتهم الوطنية، وتذرّر الروح الجامعة لهم، جعل من الطبيعي أن يقع الخلاف على قضايا كبرى، ما كانت تقبل النقاش لدى أي أمة ثانية في الظروف العادية. إنّ أي احتلال أو عدوان حاصل من عدوّ تاريخي على أية أمّة أو دولة، ما كان ليقبل الجدل أو النقاش عند أهلها ومواطنيها. ولكن لماذا لم يكن الأمرُ كذلك بالنسبة إلى القصف الإسرائيلي الدائم والمستمر للأراضي السورية؟ أهو من باب انتقام السوريين من النّظام الذي قتلهم وشرّدهم ودمّر بلدهم؟ وهل يكون الانتقام بالتشفي من استباحة الأعداء التاريخيين أرض الوطن وسماءه؟ وهل الوطن هو النّظام الذي تحاربه، أم هو أكبر منه ومنّا؟

لا تنقلُ الأسئلة المُحقّة تطرح نفسها على كل سوريّ، وهي كثيرة ومعقّدة. اليس في فرض الروس رؤيتهم لمستقبل البلاد، وفي استباحة الإسرائيليين سماءَ سورية، وفي احتلال الإيرانيين مدنها وقراها، اعتداءً على السيادة الوطنية؟ ثم هل بقي من السيادة شيء عندما صارت البلد مرتعاً للجيوش والمليشيات والعصابات؟ ثم ما معايير السيادة الوطنية عندما تُمارس قتلاً وتدميراً وتشريداً على أهل هذا الوطن، وحتى الموالون منهم لنظام الحكم الذي سبّب كلّ هذا الدمار، لم يكونوا في منأى عن الإذلال، والاضطهاد، والتّجويع، والترويع؟ وهل من معنى للسيادة إذا كان أهل البلد ذاتهم منقسمين فئاتٍ متعدّدة كلٌّ منها يؤيد محتلاً لأسباب تخصّه؟

في الحروب تثور الأسئلة، أسئلة الوجود والعدم، أسئلة الهويّة والتكوين، أسئلة الأولويات والثانويات، أسئلة البدايات والنهايات، ولا يتوقّف الناس عن التساؤل إلا عندما يجدون الراحة والسكينة، وعندما يدركون أنّ صراعهم عبثيٌّ لا مُنتصر فيه سوى القتل والخراب والدمار، وأنّ الاستقواء بالغرب، ولو كان ابن عمّ، على الشقيق، ليس إلا كالاستجارة من الرمضاء بالنار.

وبالعودة إلى بيان «الإخوان»، يبدو أنّ الموقف من هذه الجماعة نابع من انتقاد حادّ لمجمل مسيرتها خلال فترة الثورة، فقد مارست الجماعة السياسة خلال هذه السنوات بطريقة التغلغل المكشوفة، فهي لم تترك أي جسم من أجسام المعارضة السورية وهياكله إلا وسيطرت عليه مباشرة أو بطريق القيادة من الخلف، بوضع جماعات تابعة لها في مستويات صنع القرار، أو بدفع أفراد إلى الواجهة، مستقلين شكلاً، لكنهم تابعون لها في العمق، ويمتثلون توجيهات قيادتها. يُحمّل سوريون كثيرون الجماعة المسؤولية عن أسباب فشل الثورة في إسقاط نظام الأسد، ويعتبرون أنّ سياسة التقيّة التي استخدمتها في التعامل مع القوى المجتمعية السورية من جهة، ومع القوى الإقليمية والدولية من جهة ثانية، كان لها أكبرُ الأثر في الإضرار بالثورة وحرفها عن مسارها الأساسي الهادف إلى الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، ومن دولة الرعايا إلى دولة المواطنين.

تتركُ الجماعة صدوق الرسائل مفتوحاً على مصراعيه، فإدانة القصف الإسرائيلي على ميناء اللاذقية لا تخلو من ذكاء، لأنّها تخاطب جمهور المؤيدين للنظام، كما تخاطب قادة النظام ذاته، وتفتح مجالات للتوافق مع الإيرانيين، ولو في حدود ضبابية غير واضحة. اعتبر سوريون أنّ موقف الإخوان المسلمين هو أكثر المواقف السياسية مرونة وبراغماتية، لأنه يستعمل أدوات حلف الممانعة والمقاومة الموسومة والمدموغة بطابع نظامي الحكم الإيراني والأسدي، ليناقسُهما على ساحات داخلية، أو ليتقرّب منهما بشكل أو بآخر، بينما اعتبر آخرون أنّ الجماعة لا يمكنها أن تفكّ ارتباطها العقدي مع نظام المالكي، بل على العكس يصفونها بالأب الروحي لفكرة ولاية الفقيه من خلال مفهوم المرشد العام الأصيل لديها، أي ولي الأمر الواجبة طاعته، ويستشهدون على ذلك بموقف الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي الذي زار طهران بعد توليه الرئاسة فوراً، ويستدعون مواقف لقادة حركتي حماس والجهاد الإسلامي لتأييد ما يذهبون إليه.

غير ضياع الهوية السورية الوطنية الجامعة، اعتبارات كثيرة جعلت السوريين منقسمين بشأن الجيوش الموجودة فوق أراضيهم، حتى حول الأراضي السورية التاريخية التي اقتطعت من الجسد السوري بعد الحرب العالمية الأولى لمصلحة تركيا، أو التي احتُلّت خلال الحروب اللاحقة مع إسرائيل، فسوريون كثيرون يحمدون الله على أنها ليست تحت سيطرة نظام الأسد، وإلا كان مصيرها الدمار والخراب كباقي المناطق السورية، أو أنها كانت ستشكل، حسب وجهة نظر بعضهم، خزّاناً إضافياً للمقاتلين في صفوف النظام ضد الفئات الثائرة عليه. ولعلّ من بين هذه الاعتبارات أنّ القصف الإسرائيلي لم يستهدف، في أي يوم منذ عام 2011، على الأقل المدنيين السوريين، بل إنه تركّز على القوات الإيرانية ومراكز قوات النظام المسؤولة عن قتل هؤلاء المدنيين وتهجيرهم وتدمير ممتلكاتهم وسلبها. من هنا يمكن فهم أسباب الغضب العام ضمن حاضنة الثورة على بيان «الإخوان»، وهذا ليس بالأمر الهيّن، إذا ما اعتبرنا أنّ جزءاً هاماً من بيئة الجماعة منتمٍ إلى هذه الحاضنة أو محسوب عليها.

لم تزل هذهُ الجماعة تخسر من رصيدها الاجتماعي والسياسي، فعلى ما يبدو أنّ التقيّة السياسية لا تتناسب مع طبيعة الثورات الهادفة إلى قلب المجتمعات رأساً على عقب. لم تكن الجماعة موفّقة في بيانها، فلا هي نالت استحسان حاضنة الثورة، ولا يمكن أن ترضى عنها حاضنة النظام ولو خرجت من جلدها، ولا هي كسبت تعاطف السوريات والسوريين، ولا هي دعمت السيادة الوطنية في مواجهة عدوٍّ غاصب، باتت الأغلبية العظمى من السوريين تُراهُ أقلّ وحشية وإجراماً بحقها من عدوٍ آخر غاصب ومدمّر وحاقد، ليس فقط على الحاضرُ، بل وعلى الماضي والمستقبل، وليس فقط على الهويّة، بل وعلى الوجود ذاته.

(كاتب سوري)

> لا تشاهدوا «لا تنظر إلى الأعلى» أو شاهدوه. لكن لا تتوقّعوا لمسة عميقة لجوهر الإنسان المعاصر

لا تشاهدوا هذا الفيلم

عائشة بلحاج

بالمصادفة، تلتقط كيت ديبياسكي مذنّباً، على جهاز مراقبة النّجوم، معتقدة أنّه يتوجّه إلى الشمس. بعد تلقي "النّهاني" والاحتفال مع زملائها بالاكتشاف الكبير الذي أخذ اسمها، يحبس أستاذها راندال ميندي المسافة بين المذنّب والأرض، ويُدرك أنّه يتّجه إلى الأرض بسرعة كبيرة، فتُحاول كيت، برفقة راندال، تحذير الجميع، لكن لا أحد يصدّق، بل صارا محطّ السخرية واستهزاء، لأنّهما حملا خبر نهاية العالم بعد ستّة أشهر، وهو ما لا يتصوّره أحد. حاول فيلم Don't look up (لا تنظر إلى الأعلى) قول كلّ شيء، ونقد جلّ سيّئات العصر. وكأنّ هذا لا يكفي، فتمّ حشد أكبر قدر من النّجوم الممكن دسّهم في فيلم واحد. النّتيجة «خلطبية بالصّلصة»؛ «شوبية» غمرُ لليبرالية، وللشركات العابرة للقارات، وكمية وافية من النّقد لـ "السوشيال ميديا" والتّسطيح الإعلامي، واهتمام النّاس بالتّفاهات فيما معاً. والقيم المادية، وهوس السّلطة ومحاباة الأقوياء والفساد السياسي. والعنجهية الأميركية في التحكم بالعالم إلى درجة قيادته إلى الهلاك .. وغيره.

لعلّ الكتابة خرّبت الأدوار، وقدّمت سيناريو أطول مما يجب، تاركاً فراغات كثيرة، وانتقالات مفاجئة بين الزّمان والمكان، وتحوّل الشخصيات السريع من دون إظهار لحظة التّغيير القوي، ولم يعتمد الفيلم على الاستعارة، على الرغم مما قال المخرج إنه استوحاه من التهديدات المناخية، بعد فشل قمة المناخ. لم نشعر بمسؤولية الإنسان عن الكارثة الوشيكة سوى بعدم مبالاته التي لا يمكن أن تُعوّض ما يفعله بالطبيعة والكوكب، وهو أبعد ما يكون عن دور الضّحية. كما كان الحوار غير مبدع، بل بدا أنّه غير مهم في نظر صنّاع الفيلم، ولم يَمنحنا تلك الكثافة التي تنتج عن تناول موضوعات عميقة ونقدية. قارن كثيرون هذا الفيلم مع «الجوكر»، في نقدهما الرأسمالية وسيطرة القيم المادية وجشع السلطة، وتفاهة الأجيال الجديدة التي غسلت أدمغتها الثقافة السّطحية. هذه النقطة بالذات كانت غير موفقة في «Don't look up»، لأنّها حملت نظرة سطحية إلى هذه الأجيال التي لا يمكن حصرها في فئة واحدة، وينظر إليها المخرج بتعالٍ كأنّه قادم من جيل عميق، وليس جيل الموسيقى العنيفة والتسريحات الغريبة والعدمية المطلقة، والسّعي المجنون خلف الحلم الأميركي والاستعلاء على بقية العالم. الأكثر من ذلك، أن «الجوكر» حمله ممثل أية أمّة أو دولة، ما كان ليقبل الجدل أو النقاش عند أهلها ومواطنيها. ولكن لماذا لم يكن الأمرُ كذلك بالنسبة إلى القصف الإسرائيلي الدائم والمستمر للأراضي السورية؟ أهو من باب انتقام السوريين من النّظام الذي قتلهم وشرّدهم ودمّر بلدهم؟ وهل يكون الانتقام بالتشفي من استباحة الأعداء التاريخيين أرض الوطن وسماءه؟ وهل الوطن هو النّظام الذي تحاربه، أم هو أكبر منه ومنّا؟

لا تنقلُ الأسئلة المُحقّة تطرح نفسها على كل سوريّ، وهي كثيرة ومعقّدة. اليس في فرض الروس رؤيتهم لمستقبل البلاد، وفي استباحة الإسرائيليين سماءَ سورية، وفي احتلال الإيرانيين مدنها وقراها، اعتداءً على السيادة الوطنية؟ ثم هل بقي من السيادة شيء عندما صارت البلد مرتعاً للجيوش والمليشيات والعصابات؟ ثم ما معايير السيادة الوطنية عندما تُمارس قتلاً وتدميراً وتشريداً على أهل هذا الوطن، وحتى الموالون منهم لنظام الحكم الذي سبّب كلّ هذا الدمار، لم يكونوا في منأى عن الإذلال، والاضطهاد، والتّجويع، والترويع؟ وهل من معنى للسيادة إذا كان أهل البلد ذاتهم منقسمين فئاتٍ متعدّدة كلٌّ منها يؤيد محتلاً لأسباب تخصّه؟

في الحروب تثور الأسئلة، أسئلة الوجود والعدم، أسئلة الهويّة والتكوين، أسئلة الأولويات والثانويات، أسئلة البدايات والنهايات، ولا يتوقّف الناس عن التساؤل إلا عندما يجدون الراحة والسكينة، وعندما يدركون أنّ صراعهم عبثيٌّ لا مُنتصر فيه سوى القتل والخراب والدمار، وأنّ الاستقواء بالغرب، ولو كان ابن عمّ، على الشقيق، ليس إلا كالاستجارة من الرمضاء بالنار.

وبالعودة إلى بيان «الإخوان»، يبدو أنّ الموقف من هذه الجماعة نابع من انتقاد حادّ لمجمل مسيرتها خلال فترة الثورة، فقد مارست الجماعة السياسة خلال هذه السنوات بطريقة التغلغل المكشوفة، فهي لم تترك أي جسم من أجسام المعارضة السورية وهياكله إلا وسيطرت عليه مباشرة أو بطريق القيادة من الخلف، بوضع جماعات تابعة لها في مستويات صنع القرار، أو بدفع أفراد إلى الواجهة، مستقلين شكلاً، لكنهم تابعون لها في العمق، ويمتثلون توجيهات قيادتها. يُحمّل سوريون كثيرون الجماعة المسؤولية عن أسباب فشل الثورة في إسقاط نظام الأسد، ويعتبرون أنّ سياسة التقيّة التي استخدمتها في التعامل مع القوى المجتمعية السورية من جهة، ومع القوى الإقليمية والدولية من جهة ثانية، كان لها أكبرُ الأثر في الإضرار بالثورة وحرفها عن مسارها الأساسي الهادف إلى الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، ومن دولة الرعايا إلى دولة المواطنين.

تتركُ الجماعة صدوق الرسائل مفتوحاً على مصراعيه، فإدانة القصف الإسرائيلي على ميناء اللاذقية لا تخلو من ذكاء، لأنّها تخاطب جمهور المؤيدين للنظام، كما تخاطب قادة النظام ذاته، وتفتح مجالات للتوافق مع الإيرانيين، ولو في حدود ضبابية غير واضحة. اعتبر سوريون أنّ موقف الإخوان المسلمين هو أكثر المواقف السياسية مرونة وبراغماتية، لأنه يستعمل أدوات حلف الممانعة والمقاومة الموسومة والمدموغة بطابع نظامي الحكم الإيراني والأسدي، ليناقسُهما على ساحات داخلية، أو ليتقرّب منهما بشكل أو بآخر، بينما اعتبر آخرون أنّ الجماعة لا يمكنها أن تفكّ ارتباطها العقدي مع نظام المالكي، بل على العكس يصفونها بالأب الروحي لفكرة ولاية الفقيه من خلال مفهوم المرشد العام الأصيل لديها، أي ولي الأمر الواجبة طاعته، ويستشهدون على ذلك بموقف الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي الذي زار طهران بعد توليه الرئاسة فوراً، ويستدعون مواقف لقادة حركتي حماس والجهاد الإسلامي لتأييد ما يذهبون إليه.

غير ضياع الهوية السورية الوطنية الجامعة، اعتبارات كثيرة جعلت السوريين منقسمين بشأن الجيوش الموجودة فوق أراضيهم، حتى حول الأراضي السورية التاريخية التي اقتطعت من الجسد السوري بعد الحرب العالمية الأولى لمصلحة تركيا، أو التي احتُلّت خلال الحروب اللاحقة مع إسرائيل، فسوريون كثيرون يحمدون الله على أنها ليست تحت سيطرة نظام الأسد، وإلا كان مصيرها الدمار والخراب كباقي المناطق السورية، أو أنها كانت ستشكل، حسب وجهة نظر بعضهم، خزّاناً إضافياً للمقاتلين في صفوف النظام ضد الفئات الثائرة عليه. ولعلّ من بين هذه الاعتبارات أنّ القصف الإسرائيلي لم يستهدف، في أي يوم منذ عام 2011، على الأقل المدنيين السوريين، بل إنه تركّز على القوات الإيرانية ومراكز قوات النظام المسؤولة عن قتل هؤلاء المدنيين وتهجيرهم وتدمير ممتلكاتهم وسلبها. من هنا يمكن فهم أسباب الغضب العام ضمن حاضنة الثورة على بيان «الإخوان»، وهذا ليس بالأمر الهيّن، إذا ما اعتبرنا أنّ جزءاً هاماً من بيئة الجماعة منتمٍ إلى هذه الحاضنة أو محسوب عليها.

لم تزل هذهُ الجماعة تخسر من رصيدها الاجتماعي والسياسي، فعلى ما يبدو أنّ التقيّة السياسية لا تتناسب مع طبيعة الثورات الهادفة إلى قلب المجتمعات رأساً على عقب. لم تكن الجماعة موفّقة في بيانها، فلا هي نالت استحسان حاضنة الثورة، ولا يمكن أن ترضى عنها حاضنة النظام ولو خرجت من جلدها، ولا هي كسبت تعاطف السوريات والسوريين، ولا هي دعمت السيادة الوطنية في مواجهة عدوٍّ غاصب، باتت الأغلبية العظمى من السوريين تُراهُ أقلّ وحشية وإجراماً بحقها من عدوٍ آخر غاصب ومدمّر وحاقد، ليس فقط على الحاضرُ، بل وعلى الماضي والمستقبل، وليس فقط على الهويّة، بل وعلى الوجود ذاته.

(كاتب سوري)

عن «حماس» وقاسم سليماني

اسامة ابو ارشيد

كما كان اسمه يثير توتراً وخلافاً عربياً في حياته، فإنه بعد عامين على اغتياله، لا يزال يستفز الانقسامات نفسها والتشنج نفسه في صفوفنا. إن

عن ساويرس ومعاركه مع الشركاء والخصوم

عصام شعبان

لم تكن جديدةً رسائل رجل الأعمال المصري، نجيب ساويرس، عن عدم كفاءة المنافسة بين شركات الجيش والقطاع الخاص، والتي أطلقها في نوفمبر/ تشرين الثاني مع وكالة الأنباء الفرنسية. سبق وصرح بها في 2015، ويكرّر مضمونها سنويا مع وسائل إعلام أجنبية، تشكل وزنا في تقدير المواقف دوليا. وغالبا ما كانت أجهزة الدولة تردّ بشكل مبطن وهادئ، عبر وزراء المجموعة الاقتصادية ورئيس الوزراء، مع تسليط الضوء إعلاميا على الدور الاقتصادي لمؤسسات الجيش، بوصفه دورا وطنيا وضروريا، بل ردّ رئيس الدولة خلال انعقاد مؤتمر الشباب الأول (2016)، معربا عن استغرابه من «رفض البعض مشاركة القوات المسلحة بالأنشطة الاقتصادية». بينما جاء الرد الثاني قبل أسبوع بشكل أكثر وضوحا «هناك شركة تشتكي تراجع أعمالها نتاج تدخل الحكومة اقتصاديا بينما بلغ إجمالي استثماراتها 75 مليار جنيه في سبع سنوات». وسبقت ذلك حملة إعلامية ممنهجة ضد ساويرس، مع نشر مواد إعلامية تتناول دور القطاع الخاص في مشروعات إنشائية ضخمة ضمنها شركة أوراسكوم.

وفي هذا المشهد مبارزة جديدة تحمل دلالات حول شخصية ساويرس وأدواره، وما يمثله من نموذج لرجل أعمال مختلف نسبيا، وكذلك علاقته ببنى السلطة والمجال السياسي ووسائل الإعلام والثقافة، غير نفوذه الاقتصادي، وقدرته على بناء استثمارات وأنشطة في دول أجنبية. ويترجم ذلك في امتلاك قوة التأثير التي يظهرها في لقاءاته مع ممثلي الدول من سفراء ورؤساء حكومات ودول، وربما ذلك جعل الرد هادئا نسبيا، قياسا بردود أفعال تجاه رجال أعمال آخرين، بالإضافة إلى أن ساويرس داعم للنظام، وشريك وليس معارضا في أي حال، وظل مع الخط العام، والتوجهات والسياسات الاقتصادية بما فيها الإصلاح الاقتصادي، وتوسيع دور رجال الأعمال، ولم تُصَب روحه الليبرالية بأذى من أي إجراء يمسّ الحريات، لذا لم تأخذ تصريحاته الا بحسن النيات.

لا يبدو أن العلاقة بين ساويرس والدولة علاقة مواجهة بقدر أنها خلاف على تفاصيل، ربما بعضها لم يتّضح، كما أنها ليست تعبيرا عن علاقة فرد صاحب ترسانة اقتصادية ضخمة ودولة فحسب، وربما تشير إلى شكوى مشابهة من رجال أعمال يعبر عنهم، بما يمتلكه من صورة اعتبارية استطاع رسمها، كأحد ممثلي الرأسمالية الكبيرة، قادر على التفاوض باسمها، ورفع مطالبها على اعتبار أنهم حلفاء طبقيون ومساندون لمنظومة الحكم، طالما قدّمت مصالحهم وعبرت عنهم.

دخل المهندس نجيب، أبرز أبناء عائلة ساويرس، مجال السياسة، لتحقيق نفوذ أوسع. وحتى الإعلان عن انزعاجه من بوليسية نظام حسني مبارك، بعد اندلاع الثورة، ارتبط بقناة أون تي في، والتي أسسها عام 2007 واختار لها صوتا ليبراليا يجنح إلى المعارضة، في توقيتٍ أصبح من الممكن أن يعمّق وجوده وصلاته مع مجتمع على حافّة الانفجار. وكانت القناة وللحقيقة تعكس، في أحيان كثيرة، التنوّع السياسي، وقدرة مهنية عالية، وجمعت فريقًا متميزًا. لكن القناة لم تخل من مساحة المناورة، واستطاع صاحبها توظيفها آلية داعمة، وأداة تواصل مع النخب والتأثير السياسي. ولم يمنع ذلك ساويرس من التعاون مع نظام مبارك، وإسداء النصائح وتشارك المنافع، بل صنع جزءا هائلا من ثروته في تلك الفترة من قطاع الاتصالات والبناء والتشييد وغيرها.

ومع اندلاع الثورة، رأت نخب عديدة من رجال أعمال وسياسيين أن انفتاح المجال العام يسمح بمساحة أوسع من الوجود والتأثير، وكان ساويرس ضمن لجنة حكماء الثورة أول فبراير/ شباط 2011، بعد مبادرة دعا إليها الناشر إبراهيم المعلم ومحمد حسنين هيكل وآخرون، لتكون طرفا بين الميدان والسلطة، طرفا بين جبهتين على حد تعبير مصطفى كامل السيد، لكن ذلك لا يلغي أن ساويرس أدرك ضرورة ألا تحدُث تطورات تضرّ مصالحه، بل قد يشكل الوضع فيما بعد إطارا لتوسيع النفوذ، ولعب دور سياسي مباشر وبناء حزب يعبر عن أفكاره ومصالح رجال الأعمال، من قبيل علمانية الدولة وحرية رأس المال. وللحقيقة أنه بذل جهدا في ذلك، لكن العمل الحزبي ليس كما إدارة سوق المال. ولا تشفع الخبرة في مجال الإنشاءات والمقاولات في البناء الحزبي، وربما لم يشر إلى تجربته، ومشاركته في تنظيم لقاءات ودعوة الشباب والحوار معهم عن أهمية تأسيس الحزب، والمخاوف من خطرين، أجواء تساعد على انتشار أفكار شيوعية وناصرية عفا عليها الزمن، أو معاداته تيار الاسلام السياسي.

وبشر، في السياق، بأن حزبه (المصريون الأحرار) سيكون حزبا للرأسمالية والليبرالية والعلمانية، واستطاع فعليا أن يجذب كتلا شبابية ورجال أعمال، ويحوز نسبة من برلمان 2015. ولكن ساويرس الذي يحب أن يتحدّث في السياسة كثيرا، فيما نعرف، لم يتعرض لتجربة العمل الحزبي، ولا تأسيس الأحزاب، ولم يقدّر متطلبات ذلك، أو تجارب سابقة ومحاولات السلطة الإجهاض والتفتيت والانقسام لكل تيار يحاول أن يشكل قطبا جاذبا، بغض النظر عن الاتجاه، يساريا أو إسلاميا أو ليبراليا. سُرق الحزب، كما أشار أخيرا، في تدوينه سريعة. وكانت التجربة دالّة على أن مسألة تمثيل رأس المال سياسيا أو التعبير عنه في أطر حزبية مستقلة عن السلطة غير مسموح به، أو على الأقل ستواجه تحدّيات، وتحتاج إلى مناضلين لا إلى رأسمالي يتصوّر أنه سيبني تيارا سياسيا كما تُبنى الشركات، غير أن السياسة في ظل السلطوية مساحة الحرية فيها محدودة، وغالبا مخطّطة ومنضبطة ومقسمة مسبقا ضمن علاقات الزبونية، وليس فيها مساحة للشركاء إلا داخل أطر السلطة السياسية نفسها وبموافقتها، وغير ذلك يكون الخيار الوحيد أن تضع نفسك بديلا. وهذا يعني المواجهة، غير أنه ليس احتمالا قائما مع الشركاء.

ترك ساويرس مربّع السياسة بشكلها الرسمي، وعاد إلى الدعوة إلى حرية رأس المال وامتلاك نفوذ وتأثير يضمن استدامة مصالحه، غير تحقيق الطموح الشخصي وممارسة هواية المغامرة والفلسفة وإصلاح المجتمع. يصل بعض رجال المال بعد فترة من تراكم ثرواتهم إلى هذه الحالة، ولو لم تكن هناك متابعة دقيقة للأحداث، وأحيانا يدفعهم الإعلام إلى هذا. تجده مثلا يصف بايدن بأنه اشتراكي عجوز، مشاركا رجل الأعمال الأميركي فرانك فاندرسلوت تصوّراته، والأخير يستثمر في الأراضي ووسائل الإعلام، ويدعم الجمهوريين، وضمن أغنياء أميركا حسب تصنيفات «فوربس» (هل بين الرجلين تقارب أكبر؟). ويهاجم ساويرس أيضا الأفكار الاشتراكية (هذا طبيعي) والقومية والعروبية، لكنه يستثمر في سورية والجزائر واليمن وكوريا الشمالية، ويقابل زعيم الأخيرة الراحل، كيم إيل سونغ. يتحدّث عن أفكار تحرّرية وليبرالية ويستثمر ويتعاون مع نظم سلطوية وعسكرية. ربما لا يحلّ التناقض سوى أن الرأسمال يستند، وحسب، إلى مصالحه، غير ما توفره تلك الأنظمة من إمكانات وصفقات رابحة. وتراه في السياق يهيل التراب على جمال عبد الناصر، وميراثه ومواقفه، ولم تنتج مرحلة حكمه سوى الديكتاتورية والخراب والهزيمة. هكذا يختصر جزءا من التاريخ المصري والعربي، ولا يرى فيها محاولات بناء وخطط تصنيع وتنمية. هل مستغرب أن يرى في دبي النموذج التنموي والريادة في العلاقات الخارجية، ويصطفّ معها، ويتبنّى مقولات تحالفها الإقليمي؟

والرجل الذي لا يعجبه الديكتاتور عبد الناصر، لم يُسمع له صوتٌ حين سُرق حزبه، كما قال. ولم نلحظ انحيازا للحرية سوى موقف رافض لقرار نقيب الموسيقيين، هاني شاكر، بمنع إقامة حفلات لمغني المهرجانات. اصطفّ لنصرة حمو بيكا وشطّة وغيرهم، كما رعى نموذج محمد رمضان (نمبر وان)، والذي لم يمنعه بالمناسبة النقيب هاني شاكر من الغناء، وهو لا يختلف كثيرا عن مغنّي المهرجانات، لكنه مستوعَب وضمن السياق. حاولت دبي عمل دعاية للتطبيع من خلاله، لكن الرهان كان خاسرا، كما مساندة ساويرس محمد رمضان الذي لا يفهم علاقته بالاستنارة المشتهاة ودعم المجتمع العلماني الديمقراطي الحرّ، أو شعارات تضافر التنمية والثقافة لتغيير المجتمع، التجارة الرائجة.

بالتأكيد، لسنا أمام رجل أعمال تقليدي، ينطوي تحت أشكال سياسية للسلطة، عضوية الحزب الوطني الديمقراطي في عهد حسني مبارك كآخرين، ثم التدرّج في مستوياته، أو دعمه شكلا سياسيا من دون الانخراط التنظيمي. صحيح لم يتخذ موقفا معارضا، لكنه يحاول ترسيخ صورة الرجل القوي أمام كل سلطةٍ عبر التأثير في أنساق المجتمع، عبر نفوذٍ يصنع وزنا، ومساحاتٍ من الوجود الثقافي والإعلامي والسياسي. يشغل المجال العام، ويحوز المساحة الأكبر بين رجال الأعمال المصريين. واختار دورا ثقافيا، صنع طائفته ومريديه، والمدافعين عنه، والمقدّرين دوره المغاير عن مستثمرين لم تشغلهم الثقافة والفنون والآداب، استثمارا مربحا ينتقل من فضاء الثقافة إلى ساحة الإعلام والسياسة، وحين تنخفض الأسقف يتعمّق الاهتمام بالسينما والغناء.

> ساويرس الذي يهاجم أفكار اليسار يجنح دوماً إلى استقطاب يساريين إلى مؤسساته ويحاول استيعابهم، بل ويصادقهم أحياناً
>
> يشكّل سلطة رمزية ويعمّق وجوده وتأثيره مجتمعياً، مدركاً أن عجلة الاقتصاد ليست كافية للحفاظ على صورة رجل الأعمال

يشكّل الرجل سلطة رمزية ويعمّق وجوده وتأثيره مجتمعيا، مدركا أن عجلة الاقتصاد ليست كافية للحفاظ على صورة رجل الأعمال، والتي تكون محلّ تشكيك نتاج سنوات من سياسات مبارك، ساد فيها فساد في عمليات الخصخصة وحيازة الأراضي بأبخس الأثمان، وقوانين تسمح لرجال الأعمال بتراكم الأرباح في قطاع البناء والتشييد خصوصا وإسناد لأعمال حكومية وسماح بالاقتراض من البنوك والاستثمار في أموال المودعين لتحقيق مكاسب عبر بوابة المنح والمزايا والعطايا وتحفيز الاستثمار، يهتم ساويرس بصورته بشكل بالغ، ولديه قدرة على التفاعل المستمر، وحيوية ظاهرة، ونشاط لا ينقطع من التدوين على «تويتر»، إلى حفلات، والتخطيط لأنشطة استثمارية جيدة في الوقت نفسه، وقدرة على التواصل السياسي داخل مصر وخارجها. ويأتي دور ساويرس تحت لافتة المسؤولية الاجتماعية دورا آخر يرسم خطوط التماسّ مع مؤسّسات المجتمع المدني. استثمار مهم، إذ يشكل الصورة الاعتبارية لرجل الأعمال المثقف، والذي يزاوج بين التنمية والثقافة وأحلامه بتغيير المجتمع وتحسين أحواله. ومن هنا، يزيد ساويرس رأسماله الاجتماعي، بتكلفةٍ محدودة، إذا ما قيست مع ما يُصرف على حملات إعلانية ودعاية من آخرين.

وينعكس الدور الذي يلعبه ليس لرسم صورة ذهنية مبهرة فحسب، وربما استيعاب بعض مثقفين والتحصّن بهم في ساحة الثقافة، كجوائز في الشعر والرواية، ومنح للجمعيات الأهلية، يُحرز دورا اجتماعيا وثقافيا بجانب الثقل الاقتصادي، وكلها تتضافر لترسم صورة اعتبارية يُحرزها، وقوة رمزية يحققها، تجعله شريكا للسلطة، ليس بما قدّمه من مواقف داعمة لها، لكن أيضا حصيلة علاقاتٍ مع مؤسساتٍ ونخب، بجانب علاقات خارجيةٍ لا يستهان بها، وتصبح ذات أثر مع تراجع الفعل على المستوى الداخلي. لذا ستنتهي الحملة الإعلامية ضد ساويرس، وستقوى جدران الثقة المتبادلة بين الرجل والنظام، ويرمّم أثر الاختلاف. ولا مانع في جولات التفاوض والحوار أن يهدّد الرجل بوقف أنشطته الاقتصادية في مصر، وهو يدافع عن النظام في تقديم بلاغات، والمطالبة بفتح ملفات ضريبية، أو التحقيق في وقائع مرتبطة بسوق المال أو تعويضات ومستحقات لهيئة السكك الحديدية. .. أخيرا، يُلحظ أن ساويرس الذي يهاجم أفكار اليسار يجنح دوما إلى استقطاب يساريين إلى مؤسساته ويحاول استيعابهم، بل ويصادقهم أحيانا. الأمر لافتٌ وملغزٌ أحيانا.

(كاتب مصري)

نحو تأسيس «علم لدراسة الاستبداد»

سيف الدين عبد الفتاح

في سياق المقالات التي كتبها صاحب هذه السطور باعتبارها «هوامش على الظاهرة الاستبدادية»، وبعد ذلك الاستعراض الواسع لكتابات كثيرة عن مسألة الاستبداد، خصوصاً التي ألفت في الفكر السياسي العربي، وكذا الكتابات الأخرى التي قامت عليها مؤسسات بحثية أو شكلت تأليفات فردية من الجانب الغربي، وكانت منطقتنا العربية والإسلامية من بين مجالات اهتمامها، فإن هذه المقالة تذكّر هنا بمسألتين تطرقت إليهما سابقاتها في هذا المقام. الأولى، تتعلق بذلك الكتاب العمدة الذي ألفه عبد الرحمن الكواكبي «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»، إذ تناول في مقدمته تعريف السياسة، واصفاً إياها بعلم «إدارة الشؤون المشتركة بمقتضى الحكمة»، وأن الاستبداد أول مباحث السياسة وأهمها، معرّفاً إياه بأنه «التصرّف في الشؤون المشتركة بمقتضى الهوى»، الأمر الذي يشير إلى أنه كان يوحي، من خلال تلك الإشارة الذهبية، إلى ضرورة تأسيس هذا العلم لدراسة الاستبداد. وتعود المسألة الثانية إلى حوار بيني وبين المستشار طارق البشري، رحمه الله، عن ضرورة تأسيس هذا العلم، مؤكّداً أن يعمل أساتذة في علم السياسة والاجتماع والإدارة والقانون على دراسة الجوانب المختلفة لتأسيس هذا العلم. ولعل تلك الإشارات الأخيرة التي قدمنا لها بين يدي عنوان «تفكيك الاستبداد» من المسائل المهمة في هذا المقام، ومن الضرورات العلمية والمنهجية التي أشار إليها الكواكبي، والتي أسماها ضرورة صناعة البديل بتلك الحالة الاستبدادية ضمن استراتيجية واسعة لتأسيس المعاني التي تتعلق بإصلاح منظومة الحكم، وتمكين المنظومة البديلة المتعلقة بالحكم الراشد. من خلال تينك الملاحظتين، أشير إلى مكونات وعناصر مهمة تتعلق بتأسيس لهذا العلم دراسةً، والقيام بكل ما من شأنه تفكيك الاستبداد حالةً وممارسةً. الأمر الأول، الاهتمام بتلك الدراسات التي تتجاوز المسألة التي تتعلق بوصف الحالة الاستبدادية وأشكالها المتعدّدة، والعوامل المعقدة التي تسهم في تكوّنها وتراكمها، إلا أن الاستفادة الأساسية التي تتعلق بهذا الشأن أن شبكية الحالة الاستبدادية لا بد أن تواجه وتقاوم من خلال شبكية مماثلة في سياقاتٍ تتعلق بكل المجالات المرتبطة بالنشاط والفاعلية الإنسانية، وأحوال المواطنة التي تتعلق بتمكين أدوات الفاعلية للانخراط في استراتيجية المواطنة الواسعة في المدين، المنظور والبعيد. ولعل الإشارة إلى مجالات الدين والعلم والمجد والمال (الاقتصاد) والأخلاق والتربية والترقي، والتعرف إلى كل هذه المجالات، إنما يؤكّدان أن من الضروري أن تكون تلك الاستراتيجية على مستوى الشمول ذاته للتعرّف إلى مداخل المواجهة ومسالكها، وصناعة البديل في مواجهة الاستبداد والقيام على تأسيسه.

يتعلق الأمر الثاني بثنائية مهمة، ترتبط بما جرت الإشارة إليه من «الدولة العميقة» التي يمكن أن تواكب هذه الحالة الاستبدادية، وتصنع مجالات التمكين لها في شأن الحكم والسياسة، وما يتعلق بالسلطة وعالم البيروقراطية والإدارة. وفي مقابل ذلك، تصنيع ما يمكن أن يواجه الدولة العميقة على مدار الزمان وامتداده يحتاج أيضاً هندسة ما يمكن تسميته «المجتمع العميق». ويراد به مواجهة كل تلك الأمور التي تتعلق بقابليات الاستبداد في مجالات الاجتماع والعلاقات الإنسانية والحالة التربوية والثقافية، ذلك أن هذه القابليات تشكل أهم شروط التمكين للحالة الاستبدادية ممارسةً واستمراراً، وأن المجتمع العميق ضمن تأسيس عمليات الوعي إنما يشكل، في الحقيقة، مسائل ومسالك لتمكين كل ما يتعلق بتقوية المجتمع في سياق مواجهة سلطة الاستبداد، سواء تعلق ذلك بلحمته وتماسكه، بأفكاره ووعيه، بأصول تربيته وثقافته العامة، بأنساقه ومنظوماته التي يمكن أن تسهم في تقوية هذا المجتمع والتمكين لأدواته في مواجهة الظاهرة الاستبدادية بكل امتداداتها وتشكلاتها.

وينشغل الأمر الثالث بالمسائل الإجرائية التي تتأكّد فيها الضرورة بالاهتمام بعمليات تفكيك الاستبداد، من خلال تناول موضوعاتٍ وقضايا للتعرّف إلى الكتابات التي ترتبط بتشريح «الديكتاتوريات» والوقوف على طريقة عملها، والمسائل التي تتعلق وتساعد على انهيارها، وذلك من خلال دراسة الخبرات المختلفة التي حدثت في التاريخ، ذلك أن الوقوف على تلك القوانين والسنن ودراسة تلك التفصيلات الإجرائية في ما يتعلق بكيفية العمل بما يؤكّد ضرورة أن نقدّم دليلاً إرشادياً مهماً لمن يقوم ويسهم، أدوات ومجالات في تفكيك الاستبداد، والتعرّف إلى مفاصل الظاهرة في محاولةٍ لشلّ فاعليتها، والقيام بصناعة الوسائل والآليات للمقاومة والمواجهة، ولعل ذلك من الأمور التي على من يؤسّس هذا العلم أن يؤصل لعناصر الاستفادة من هذه الخبرات، من دون أن يعني ذلك محاولة استنساخها، ذلك أن من القوانين التي تحكم هذه التجارب وتلك الخبرات أنها لا تُستنسخ، وأن الوقوف على كل العناصر التي ترتبط بخصوصية المجتمعات والخبرات يتطلب مراعاتها ضمن سياقاتها، وضمن السنن والقوانين التي تتعلق بها. وشأن الإجراءات والوقوف على تفصيلاتها من الأمور المهمة في دليل التفكيك الذي أشرنا إليه، والقيام بدراسات ميدانية جديدة أو الاستفادة من الدراسات السابق إعدادها، من الأمور الضرورية في هذا السياق.

> شبكية الحالة الاستبدادية لا بد وأن تواجه وتقاوم من خلال شبكية مماثلة في سياقات تتعلق بكل المجالاتً المرتبطة بالنشاط والفاعلية الإنسانية

ويتعلق الأمر الرابع بالوقوف على الشروط والإمكانات التي تتصل بصناعة البديل ضمن تصورات تأصيلية وتطبيقية للمسألة التي تتعلق ببناء الحكم الرشيد وهندسته، وكل ما يتعلق به من عمليات ترتبط بأصول إدارة الانتقال السياسي والمؤسسي، وعمليات التحوّل الديمقراطي وإدارته هي من الأمور الضرورية والمقدمات الأساسية لبناء منظومات الحكم الرشيد، وهو ما يشير إلى عمليات أساسية وابتداع آليات فعالة في عمليتي الانتقال والبناء ضمن استراتيجياتٍ مدروسةٍ تؤمنها وتكملها. التفاصيل المتعلقة ببناء الحكم الراشد متطلبات وشروط من المداخل المهمة لا تتطلب فقط بحوثاً مستمرّة، على المستويين، التطبيقي والميداني، ولكنها كذلك، لا بد وأن تحافظ على كل الخمائر التي تتعلق بعمليات التغيير وإمكاناته، بما يحقق الهدف، والمقصد في التمكين على طريق الحكم الرشيد. وعلينا أن ننظر في هذا المقام إلى البنية التحتية الخادمة لهذا الحكم الراشد لنؤسّس لها. وفي سياق تمكين قطاعات أساسية في مسيرة التغيير، مثل الشباب والمرأة بما يحمله ذلك من تصوّرات فاعلة لصناعة ما يمكن تسميته «الظهير الشعبي لعملية التغيير»، والذي يتسلح ويتحصّن بحالة من الوعي والقدرة على الفعل، في إطار يتعلق بالكيفيات التي ترتبط بإدارة التدافع وإدارة التغيير.

تشكّل هذه المسارات الأربعة، في حقيقة الأمر، منظومة يجب أن نتعرّف إلى أصول التفعيل والتشغيل لها في سياق يؤكّد هذه المسارات، بحيث يجري التغييُر والبناء فيها على التوازي لا التوالي، من دون أن يعني ذلك الوقوف على المفاصل الرئيسية التي تشكل روافع حقيقية لعمليتي التدافع والتغيير. ويجعلنا هذا كله، من خلال هذا المدخل المهم، أن نتحدّث بعد ذلك عن هذا العلم، بكل تشكيلاته وتكويناته وموضوعاته وأهدافه ومقاصده، بما يفتح الباب أمام كل هؤلاء الذين يهتمون بتلك المتطلبات البحثية، وأولئك الذين يجيدون استخدام الأدوات والآليات المتاحة، حتى تتحقق هذه المقاصد والغايات متكاملة، وعلى نحو فعال، فبناء هذا العلم على هذا النحو، وبتلك الكيفيات، بات من المسائل الضرورية للنهوض بكل ما من شأنه تفعيل هذا في ميدان الواقع، ومواجهة الظاهرة الاستبدادية والاشتباك معها.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ◻ مدير التحرير **ارنست خوري**
◻ المدير الفني **إميل منعم** ◻ السياسة **جمانة فرحات** ◻ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ◻ الثقافة **نجوان درويش** ◻ منوعات **ليال حداد** ◻ الرأي **معن البياري** ◻ المجتمع **يوسف حاج علي** ◻ الرياضة **نبيل التليلي** ◻ تحقيقات **محمد عزام** ◻ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
◻ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
◻ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
◻ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
◻ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
◻ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
◻ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads